

الموطنون الرومان في مصر في القرنين الأول والثاني الميلاديين
ملاحظات على الوثائق ، ومنهج لدراسة أوضاعهم

بلـ / فاروق حافظ القاضي

بدخول مصر في حوزة الرومان في عام ٣٠ ق.م ، جد على خريطة السكان في البلاد عنصر مهم جديد هو عنصر المواطنين الرومان *Cives romani* الذين تواجدوا على الولاية الغربية من أجل أغراض شتى ، كتولى وظائف الحكم أو ممارسة النشاط الاقتصادي لاسيما في مجال التجارة وأعمال المصايف فيما يتعلق بجباية الضرائب على وجه أخص ، أو الانخراط في سلك الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال الذي رابطت فرقه وكتائبه في أنحاء البلاد . وبصفة كون هذا العنصر الوارد الجديد عنصر الصادفة الفاتحين ، كان من الطبيعي أن يتبعوا افراده مكان الصدارة في ذلك المجتمع الطبقي الذي كان البطالمة قد أقاموه في مصر على أساس سياسة التمييز العنصري بين فئات السكان ثم حولته سياسة الرومان الاجتماعية الصارمة إلى مجتمع جامد التركيب اتخذت طبقاته شكلًا هرميًّا أكثر حدة وأشد وضوحا . ومن وجہ آخر كان من الطبيعي أن يتوجه اهتمام الباحثين إلى تجميع المادة المتوفرة من المصادر لأجراء دراسة متكاملة عن هذا العنصر الروماني من حيث مظاهر حياته و مجالات نشاط افراده في مصر ومدى تأثيره في البيئة المصرية أو تأثرهم بها وهم يتربون على قمة ذلك الهرم الطبقي . وكان محور الاهتمام عند بعض الباحثين على وجہ الخصوص هو تبيان مدى انتشار حقوق المواطن الرومانية في مصر إبان الفترة الواقعة بين بداية الحكم الروماني وصدور مرسوم الإمبراطور كاراكالا المعروف باسم *Constitutio Antoniniana* في عام ٢١٢ ، وهو المرسوم الذي منع حق المواطن الرومانية لكل سكان الإمبراطورية فيما عدا فئات المسلمين *dediticii* كما هو معروف .

وبالرغم من أن دراسات شتى قد تناولت جانباً أو آخر من جوانب الموضوع ، فإن ثمة صعوبات كانت ولا تزال تكشف انجاز دراسة شاملة أو متكاملة عن المواطنين

الرومان في مصر . ذلك أن مثل هذه الدراسة تتطلب بادئ ذي بدء إنجاز حصر " بروسوبرافس " كامل من واقع الوثائق البردية والنقوش اليونانية واللاتينية لجميع أسماء المواطنين الرومان في مصر ، وهنا تبرز صعوبة ناجمة عن عدم الاتساق في ذكر اسماء الرومانية في هذه الوثائق بطريقة مطردة ، مما أدى إلى عدم الاتفاق بين الباحثين على المعيار الذي تقتضى عليه أساسه بشكل قاطع هوية الشخص المذكور في الوثيقة على أنه " مواطن روماني " Civis romanus اعتقاداً على الاسم الذي يحمله . ولبيان هذه المسألة نقول أن من المتعارف عليه أنه لكي يكون الاسم دليلاً موكداً على الجنسية الرومانية ، ينبغي أن يكون مؤلفاً من الأجزاء الثلاثة التقليدية وهي على الترتيب : الاسم الشخصي ثم اسم العشيرة ثم الكنية (Praenomen - nomen - cognomen) مع التأكيد على اسم العشيرة (١)

الروماني بصفة أخص . وقد لاحظ الباحثون منذ وقت طويل أن أسماء شخصيات لاتينيا praeponomen مشفوعاً باسم عشيرة روماني لا يدل بالضرورة على أن حاملاً (٢) مواطن روماني . كذلك فإن هناك شكوكاً حول الاسم الثالثي نفسه حيث تصادف في الوثائق أشخاصاً بحملونه مع أنهم لا يمتلكون بحق المواطننة الرومانية ، وأشاروا الأمثلة على ذلك ورود أسمين لرجلين يحمل أحدهما اسم جابيوس يوليوس ديودوروس والآخر اسم جابيوس يوليوس بقوليمياوس ضمن قائمة لدافعي ضريبة الرأس Λαογράφα φέρειν في قرية كرانيس باقليم أرسينو (الفيوم) ، وهي ضريبة نعلم بالتأكيد أن المواطنين

(١) ل تمام دلالة الاسم بالتأكيد على الجنسية الرومانية كان يذكر بالإضافة إلى ذلك اسم القبيلة ، غير أن هذه القاعدة أهملت في العصر الامبراطوري حتى في تلك الوثائق المدونة باللاتينية ، ولم يكن ذلك قاصراً على مصر وحدها بل كان عاماً في كل ولايات الامبراطورية ، راجع :

1. Biezunśka-Malowist, L'extension du droit romaine en Egypt (Proc. 1X Intern. Cong. Pap., Oslo, 1958) P. 277 & No. I.

2. Wilcken, Grundzüge, P. 38 & No I; Lesquier, L'armée ronaine en Egypt, pp. 219-222 & Passim.

(١)

الرومان كانوا معفين منها وبالتالي لا يمكن أن يكون الرجال مواطنين رومانيين . وفضلاً عن ذلك فإن الدراسة المتأخرة لبعض الوثائق أوضحت أن اشخاصاً كانوا بالقطع مواطنين رومان ، لكن الطريقة التي وردت بها اسماؤهم في الوثائق لا توحى بذلك . ونذكر من الحالات الكثيرة من هذا القبيل أحد الأمثلة من كرانيس أيضاً . ففي وثيقة من عام ١٥٠ م وجدنا شخصاً يدعى جايوس يوليوس نيجير C. Iulius Niger وله ابنان هما جايوس أبوليناريوس نيجير C. Apolinarius Niger وجايروس يوليوس Longinus وقد تواترت لثلاثتهم الأسماء الرومانية الثلاثية . لكنه في حوالي عام ٢٠٠ م نجد في عدد من الوثائق شخصاً يحمل اسم هوريون Horion وهو اسم مصرى شائع استخدامه عند المصريين المتاغرقيين . ولقد كان من الممكن أن يقنع بترك هوريون هذا مصنفاً بين أفراد هذه الفئة لـولا أنه في بردية قليلة أخرى ذكر اسمه كاملاً على أنه جايوس جميلوس هوريجنيوس C. Gemellus Horigenes .. يوليوس نيجير . ونستعين من ذلك أننا بإزاءة مواطن روماني ورث هويته الرومانية أباً عن جد بحيث يمثل هو في ذلك الجيل الثالث على الأقل ، لكنه في مناسبة أجراها كان عادياً – يذكر اسمه ببساطة على النحو الذي كان يفعله عادة سائر الأغريق المصريين . وبمعنى ذلك أننا يمكن أن نعثر على مواطنين رومان غائبين في الوثيقة عند نظرتنا الأولى إليها بسبب ذكرهم باسماء يونانية فقط ، كما يعني وبالتالي أن جهداً كبيراً ينبغي أن يبذل فيتناول عدد غير قليل من الوثائق بدراستها مجتمعة بعضها إلى بعض أحياناً ، أو تمحيص السياق العام للوثيقة المنفردة تمحيصاً شديداً في أحياناً أخرى ، عسى أن تتحدد هوية أشخاص رومان ربما كانت النظرة الأولى قد أخطأتهم .

(1) P. Mich, IV: C. Iulius Diodorus 223, 430, 1887; C. Iulius Ptolemaios, 223, 431, 670, 2586.

(2) J. E. Oates, Romanization of the Greek East, Evidence of Egypt, B.A.S.A., 2 (1964) pp. 60-61.

وقد ترتب على هذا الوضع من عدم الاتساق في أسلوب ذكر الأسماء الرومانية في الوثائق أن الباحثين ليسوا على اتفاق على معيار تحديد وضع المواطن الروماني على أساس اسمه المذكور في الوثيقة ، وهو بالطبع المتطلب الأول لإجراء حصر المواطنين الرومان في مصر من حيث نسبتهم العددية التقريرية إلى بقية عناصر السكان الأخرى على الأقل . وقد تشدد البعض فاشترط أن يرد الاسم ثلاثيا مع التأكيد على اسم العشيرة الرومانى وذكر اسم الأم اللاتيني ، وتتوارد آخرون فذهبوا إلى أنه يمكن اعتبار حامل الاسم مواطنا رومانياً أن يرد اسمه ثلاثيا أو حتى ثنائيا فقط ، شريطة أن يرد فيه اسم عشيرة رومانيا ، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن المواطنين الرومان الذين ينتهيون إلى أصل إيطالي تتوفّر في اسمائهم كل عناصر الاسم اللاتيني ، في حين أن اسم الكنية *Cognomen* في أسماء الأفراد المصريين الذين حصلوا على حق المواطننة في مصر يرد بالطبع يونانيا .^(١)

ولقد يجد أن من الصعوبات الأخرى التي تعرّض لإجراء دراسة شاملة لأوضاع المواطنين الرومان في مصر هي قلة الوثائق التي يمكن التعويل عليها لاستخلاص مظاهر حياتهم الاجتماعية ووجوه نشاطهم الاقتصادي ، فضلاً عن مستوى الثقافة ودرجة اصطباغهم هم أنفسهم بالصبغة الرومانية بما يتبيّن لهم – افتراضاً بفرصة اسباغ مسحسة من ملامح الحياة العامة الرومانية على تلك البلاد . والواقع أن قلة الوثائق أمرٌ حقيقي بالفعل ، كما أن هذه الوثائق القليلة في مجموعها ليست موزعة توزيعاً متكافئاً على أقاليم مصر المختلفة ، بحيث نجد أكثرها وأهمها خاصاً باقليل أرسينوى (الفيوم) ، لاسيما قرى كرانيس (كوم أوشيم) وفيلاز لفيا (جرزة) وثياد لفيا (هرىت) . ولذلك وجدنا كل الدراسات التي أجريت حول جانب آخر من موضوع المواطنين الرومان في مصر حتى الآن تعتمد أساساً على تحليل تلك الوثائق التي وصلتنا من هذه المواقع الثلاثة . ومن المعلوم أن هذه القرى جادت حقاً بكميات كبيرة من الوثائق البردية بصفة

(١) I. Biezunská - Malowist, op. cit., p. 278.

عامة ، ولذلك يبدو أمراً طبيعياً أن يصلنا منها عدد من البرديات المدونة باللاتينية ، وقدر أكبر من البرديات اليونانية المتعلقة بالمواطنين الرومان . وهنالك عثنا على بردية مطولة تحتوى على سجلات لأسماء دافعى الضرائب المختلفة ومنهم بالطبع مواطنون رومان . وقد تبين من بعض هذه السجلات أن نسبة عالية من ملاك الأرض فى تلك القرى كانوا من هؤلاء المواطنين . كذلك يوجد عدد من الوثائق يمكن أن يضم بعضه إلى بعض ليؤلف ما يمكن أن نصفه بالأشياف المحدودة لأفراد من الرومان أقاموا هناك ، ومنهم لوكيوس بللينوس جميلوس L. Bellenus Gemellus وجايوس يوليسيوس أبوليناريوس وجايوس يوليسيوس نيجر اللذين سلفت الاشارة إليهما من قبل . ولعل الوفرة النسبية للوثائق المتعلقة بالرومانيين فى إقليم أرسينوب ذات صلة أيضًا بالوفرة النسبية للمواطنين الرومان الذين استوطنوا هذا الإقليم ، وتلك ملاحظة (٢) قد يدركها العلامة "كسلي" منذ وقت طويل واكتبتها الدراسات الأحدث . لكن ما يسترعي الالتفات فى هذا الصدد حقاً هو أن إقليمًا مثل أكسيرينخوس الذى أمننا بالعدد الأوفرى من وثائق القرون الثلاثة الأولى من الحكم الرومانى فى مصر لم يجد إلا بالقليل من الوثائق المتعلقة بالمواطنين الرومان . ويدرك "تيرنر" أن جملة من أحصاهم فى وثائق هذا الإقليم فى الفترة المذكورة لا يجاوز أحد عشر شخصاً من الجنود المسرحين من الجيش Veterani (وكان هؤلاء يتمتعون بحق المواطن الرومانية بعد تسريحهم من الخدمة) بالإضافة إلى سبعة عشر آخرين يمكن التعرف على هويتهم الرومانية من خلال الاسم الثلثى ، وليس منهم من حصل على حق المواطن الرومانية بمقتضى مرسوم كاراكالا (C.A) فى عام ٢١٢ . وإن كان

(1) Oates, Philadelphia in the Fayum during the Roman Empire (Atti XI Cong. Intern. Pap., Milano 1966) p. 455. & Boak, The Population of Roman and Byzantine Karanis, Historia 4 (1955), pp. 161-2.

(2) Wessely, Karanis und Soknopaiou Nesus, Vienna, 1900 (quot. D. Samuel. Am. Stud. pap 23, p. 389).

(١) بينهم بعض النسوة^(٢) كذلك فإن من يراجع "سجل البرديات اللاتينية"^(٣) لكافنيل ، لا يجد قدرًا يعتد به من برديات أو كسيرينخوس .

غير أنه بالرغم من قلة الوثائق المتعلقة بالروماني في مجموعها ، وعدم توزعها بالتعادل بين الأقاليم المصرية من حيث المكان او بين قرون الحكم الروماني — من حيث الزمان ، فإن الدراسة المتأنية للمتوفر منها في ضوء الوضع العامة في مصر وتطور سياسة الإباضرة الرومان نحو الولايات في مجالات محددة كنظام تعبيئة القوات العسكرية في تلك الولايات مثلاً ، يمكن أن تؤدي إلى استخلاص معلومات مهتمة عن أحوال الرومان في مصر في مناطق محددة بالتأكيد ، لكنها قابلة للتعميم دون الوقوع في الأخطاء التي ينطوي عليه عادة منهج التعميم في الدراسات الوثائقية البردية . ويرجع ذلك إلى خصوصية وضع طبقة المواطنين الرومان بين بقية عناصر السكان في مصر من الناحية القاتونية . حقاً أنه بمرور الوقت شكلت هذه الطبقة — مع طبقة مواطنى مدينة الإسكندرية "طبقة اقتصادية" واحدة ، بحيث بات من الصعب علينا التفرقة بين الطبقتين من حيث الامتيازات المالية والاقتصادية ، بل من حيث العديد من مظاهر الوضع الاجتماعي . لكن يبقى لدينا مع ذلك بعض الوثائق وفي

(1) E.G. Turner, Roman Oxyrhynchos, J.E.A. 38 (1952) p.86.

(2) R. Cavenaille, *Corpos papyrorum Latinarum* Wiesbaden, 1958.

(٣) لعل مما يزيد الأمر غرابة بالنسبة لقلة المعلومات عن الرومان في أو كسيرينخوس أن الكتبية الأيتورية الثالثة Cohors III Ituraeorum رابطة فيها وقتاً ما حول عام ١٠٣ م (P. Oxy. 1022; Lesquier, op. cit, p 91) وكان المتوقع أن نجد وفراً من الجنود المسرحين من هذه الكتبية مستقررين في ذلك الأقليم . ولعل مما يمكن أن يفسر قلة المواطنين الرومان في هذا الأقليم أن الأراضي الزراعية فيه لم تجذب الراغبين في الاقامة بمصر من الجنود المسرحين بمثل ما اجتذبهم أراضي أقليم الفيوم المليئة ب الفرص الاستثمار .

(٤) يلاحظ أن أكثر الوثائق التي وصلتلينا ترجع إلى العقود الوسطى — من القرن الثاني الميلادي .

مقدمة وثيقة ادارة "الحساب الخاص" idios logos القانونية الرومانية التي تشير الى تطبيقات القانون المدني ius civile أو قانون الاشخاص الروماني في مصر ، وهي تفيد كثيرا في تعريف خصوصية وضع المواطنين الرومان في مصر من الناحية القانونية .

والواقع انه إن كان ثمة ما يؤسف له في مجال نقص الوثائق عن الرومان فـ مصر - مثلما يؤسف له بالطبع بالنسبة الى سائر جوانب الدراسة التاريخية لتلك الحقبة - فهو فقدان وثائق مدينة الاسكندرية عاصمة الحكم والادارة ومركز الجذب للرومان من خارج مصر ولفترات السكان المختلفة من داخلها . هنالك كان الوجود الروماني أقوى وأوسع وأكثر فعلاً وادعى الى أن يعكس في الوثائق ردود فعل سائر عناصر السكان المقيمين في المدينة ازاً هذا الوجود . وقد لا يعنينا في المقام الاول والأهم القائمين على ادارات الحكم في العاصمة بدءاً من والي مصر وهو رأس السلطة المركزية ، ومحارونه من كبار الموظفين الرسميين الرومان حتى وظيفة مدير عموم المنطقة epistrategos وكان أولئك يمارسون صلحياتهم الرسمية وهم مليء السمع والبصر ، وانما يعنينا بصفة أخص أولئك الرومان الذين اجتذبتهم تلك العاصمة التي كانت تعج بالحركة ليمارسوا فيها نشاطهم الاقتصادي تجارة او رجال اعمال واصحاب مصارف وارباب عقارات في ارياف الاسكندرية وملوك اراضي زراعية في مجاوراتها او في اقاليم مختلفة من "ريف" مصر ، حيث تولى وكلاؤهم ادارتها لحسابهم هناك . وللمroe أن يتصور اي شرورة من المعلومات كان من الممكن أن توفرها وثائق المدينة الضائعة عن موضوع المواطنين الرومان في مصر من كثير من الوجوه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، بل والسياسية ايضاً .

وقد نجد في هذا الموضوع من الحديث مناسبة للتتبّع الى أن الدراسة البتفصيّة عن هؤلاء المواطنين تنصب على أولئك الذين اقاموا بمصر اقامة دائمة مولفين في مجموعهم ما يمكن أن نسميه "بالجالية" سواء أكانوا مواطنين روماناً بالاصل أم بالتجنس أم بالاكتساب ، بمعنى أن هذه الدراسة لا تدخل في حسابها الموظفين الرسميين الرومان على اختلاف مستويات وظائفهم ، فهو لا ، كانوا يوم دون سنوات خدمتهم بالبلاد

ثم يغادرونها ، وكذلك أولئك النفر من وجهاء الرومان الذين كانوا يندون إلى مصر لاغراض السياحة أو العلاج ثم يرحلون . كذلك تستبعد الدراسة كبار ملوك الأرض الرومان من أفراد عائلة الإمبراطور رجالاً ونساءً ، أو عتقائهم *liberti* أو خلصائه واصفيائهم ، وهولاء ، وأولئك جميعاً امتلكوا في مصر مساحات كبيرة من أراضي "الوسيبة" ^(١) خاصة ابنان القرن الأول من الحكم الروماني ، لكنهم كانوا ملوكاً متغيبين "absentees" ، وربما لم تطا أقد سرير مصر قط .

هذه الجالية الرومانية في الحدود السابقة المرسمة ضمت أفراداً اتوا من مصادر شتى، أولها من حيث الترتيب التاريخي أولئك الرومان الذين كانوا مواطنين بحكم المولد أصلاً وقدموا إلى مصر في ركاب الاحتلال ليعملوا في المجالين المالي والاقتصادي مستفيدين من الامتيازات العديدة والمركز الرفيع الذي حظى به المواطنون الرومان . وقد تركوا الجانب الأكبر من نشاطهم أولاً في مدينة الإسكندرية حيث نجد عدداً كبيراً من المشتغلين ^(٢) بالتجارة والصيغة في عهد أوجسطس يحملون اسماء تقصّ عن هويتهم الرومانية

(١) لعلنا نقدر أن من العوامل التي أعادت قدوم كثير من ملوك الأرض الكبار إلى مصر ولو لفترة محدودة لمعاينة أراضيهم التي منحها إياهم الإباضرة وكانت تستقر في مصر لحسابهم ، تلك القاعدة التي استثنى الإمبراطور أوجسطس وهي عدم السماح لاعضاء مجلس السناتو الروماني بل ايضاً الفرسان العبريين (او نابئين الذكر) بدخول مصر إلا باذن خاص من الإمبراطور . وقد اعتبرت هذه القاعدة مبدأ ثابتًا من أركان السيطرة والحكم *arcana dominationis* على حد تعبير المؤرخ تاكيلوس (Tacit. Hist. I 11.) وقد طبق الإباضرة من خلفاء أوجسطس هذه القاعدة بدقة لأنها كانت احتياطًا ضد خطر قيام أحد من ذوى السلطة والطموح الرومان بالاستقلال بولاية مصر الخنية عن الإمبراطورية الرومانية ، إلى أن فقدت هذه الولاية أهميتها بعد أن تدهورت أحوالها الاقتصادية راجع : Piganiol. Le Status Augustéen à l'Egypte et sa destruction, Mus. Helv., (1953), pp. 200-201.

(٢) من هولاء (BGU. 1180) Marcus Tegellus ومنهم أيضًا (BGU. 1158) Cornelia Tatia من عام 99ق.م. قارن أيضًا L. West, Phases of Commercial life in Roman Egypt, J.R.S., 7 (1917), p. 56.

كما نجد بعض القرائن على وجود نشاط لهم ، في الأقاليم منذ ذلك العهد ^(١) . ويطرد ذكر الرومان *Praefectus* بعد ذلك في الوثائق الخاصة بقرارات الاحصاء المنزلي *Kat' oikiar ḥarayyafat* الذي كان يجري في عموم مصر بصفة دورية كل أربعة عشر عاماً ^(٢) بما يفيد اقامتهم بانحاء من البلاد . ولاشك أن الكثير منهم كانوا من ملوك الأرض ، ويتبين من المقارنة أن ملكياتهم في القرن الأول من الحكم الروماني كانت كبيرة نسبياً إذا قيست بمساحات ملكياتهم في القرن الثاني . غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن توافق هؤلاء الرومان على مصر في أعقاب الاحتلال لم يكن يمتد بأي حال حجم توافق العنصر الغربي عليها بعد قيام الحكم البطلمي ، ولا نعرف أن أحداً من الإباطرة انتبه في مصر سياسة إنشاء مستوطنات رومانية ، كما فعل بعضهم في ولايات أخرى . كذلك تستدل من حصيلة ما لدينا من الوثائق أن تغافل هؤلاء الرومان في حياة الأقاليم كان محدوداً .

وأما المصدر الثاني لأفراد الجالية الرومانية في مصر فكان من الذين تجنسوا بالجنسية الرومانية بمقتضى منحة من أحد الإباطرة ، وكان يأتي في مقدمة هؤلاء مواطنو مدينة الإسكندرية الذين شغلوا في سلم الترتيب الطبقي المكانة التالية مباشرة بعد المواطنين الرومان . وقد كان من الامتيازات المهمة التي خص بها الرومان هؤلاء المواطنين الإسكندريين دون سائر سكان مصر حق الحصول على المواطنة الرومانية مباشرة (دون أن يؤدوا الخدمة العسكرية في الجيش الروماني بضعة وعشرين عاماً) .

(١) من هذه القرائن وثيقة باللاتينية من عام ١ م عن الأجر المدفوعة إلى صناع نسيج وعمال ومعهم مقدم العمل *magister* *Textores, conductei &* والوثيقة من *C. P. L. 311 (=C. P. 1. 737)* اكتسبت يخوس والإشارة فيها قوية إلى أن صاحب مصنع النسيج أو مديره من أصل إيطالي .

(٢) *P. S. I. XI, 1183 (=C. P. L. 170); P. Oxy 255*

والوثيقة الأولى باللاتينية وقد أرجعها فيليكن إلى عام ٤٨ م لانه يوافق عام احصاء ، وكذلك الثانية التي أرجعها الناشرون إلى العام نفسه .

ونحن نعلم من احدى المراسلات المشهورة بين الاميراطور تراجان والكاتب بليني
الاصغر في حوالي عام 100م انه كان يتعين على أي مصرى يسعى إلى الحصول على
حق المواطنية الرومانية أن يحصل أولاً على حق المواطنية الاسكندرية . ووازاء شعور
الاسكندريين بعدم الارتياح لوجود طبقة أرفع وأكثر تميزاً منهم من الناحية الرسمية بالبلاد ،
سعوا بكل وسيلة إلى اكتساب الجنسية الرومانية مستفيدين بهذا الامتياز المذكور .
وهكذا وجدنا عدداً كبيراً من ا وطنى الرومان في مصر كانوا في الأصل الاسكندريين .

اما المصدر الاكبر للمواطنين الرومان في مصر فكان في الواقع هو جيش الاحتلال
الروماني الذي كان عدد افراده في عهد اوجسطس يجاوز اثنين وعشرين ألفاً ، وإن خفف
بعد ذلك ^(١) غير مرة . وقد كان هذا الجيش يتتألف من فرق أساسية legiones ^(٢)
لا يجند فيها إلا مواطنون الرومان ^(٣) وينخرطون في سلك الخدمة فيها خمساً

Pliny, Epistul., X, 6-7

(١) يذكر استرابون (Strabo, XVII, 1-12) أن اوجسطس اقام في مصر
حامية قوامها ثلاثة فرق وتشتمل على كتائب وثلاثة آليات من الخيالة ، وقد ذكر لسيكييه
هذه القوات على أساس أن عدد الفرقة ٥٦٠٠ وعدد كل كتيبة
اوآلٍ ٥٠٠ فكان المجموع ٢٢٨٠٠ ، وهو عدد اكبر كثيراً مما كان يتطلب
احكام الدفاع عن مصر وإقرار الأمن بين زبوعها . وعندما استقرت الامور في
الولاية سحببت منها فرقة كاملة في عهد الاميراطور تيبيريوس (وربما قبل
ذلك في عهد اوجسطس - حوالي عام 9م) ليصبح عدد افراد الحامية ١٦٢٠٠ .
وقد انقص العدد مرة أخرى في القرن الثاني الميلادي ليصبح فرق واحدة
وخمس كتائب وأربع آليات للخيالة بالإضافة إلى كتيبة تألفت من ألف جندي
هي كتيبة أولبيا الأولى Coh. I Ulpia فيكون العدد
اجمالي لذلك هو ١١٠٠ جندي راجع :
Lesquier, l'armée romaine en Egypte, pp. 101-114.

(٢) J. Barnes, Three Fayum Papyri, Chrom. d'Eg. 24 (1949),
pp. 296.

حيث نجد في الوثيقة الثانية من هذه الوثائق الثلاثة رومانيا يدعى
T. Flavius Longus من فرقة قوريينة الثالثة legio III cyrenaica
ويؤكد أنه مواطن روماني من أصل حر وبالتالي له الحق في الخدمة في فرقة رومانية
ويؤيده في ذلك شهوداً قسموا القسم . ويبدو أن الأمر كان متعلقاً بإجراء تحرير
عن حق هذا الشخص في الخدمة في صفوف الفرق . قارئ أيضاً :
C.P.L. 102, p 200: .. ingenum et civem Romanus esse
iusque militandi in legione habere..."

وعشرين سنة ، وكتائب *Cohortes* من القوات المساعدة *auxilia* وكان الغالبية العظمى من افرادها يجندون من غير الرومان *peregrini* من جميع ولايات الامبراطورية ويؤدون الخدمة العسكرية ستة وعشرين سنة في صفوف المشاة او الخيالة والاسطول ، وعند تسريرهم بعد نهاية الخدمة تسريحها مشرفا *honesta* كانوا يكافئون بمنحهم حق المواطنية الرومانية . وسواء كان هؤلاء الجنود المسرحون *Veterani* مواطنين روماناً في الاصل أم اكتسبوا الجنسية الرومانية من خلال أداء الخدمة العسكرية ، فان كثيراً من هؤلاء واولئك آثروا البقاء في مصر بعد تسريرهم من الجيش بعد أن لفوا الحياة في البلاد نحوها من ربعة قرون هي مدة خدمتهم العسكرية اذا اتفق ان قصوها كلها في مصر كما كان يحدث في غالبية الحال ، لا سيما وأنهم كانوا في خلال هذه المدة ينشئون مع الاهالي علاقات اقتصادية واجتماعية لم يكن من السهل التخلل من ارتباطاتها . ومن ناحية أخرى وجدنا كثيراً من الافريق المصريين من ذوى الوضاع الممتاز في عواصم الاقاليم *metropoleis* يحصلون على حق المواطنية الرومانية من خلال ادائهم الخدمة العسكرية . ذلك أنه منذ عهد الامبراطور هادريان (117-138م) مالت سياسة الاباطرة الى تبعية جنود الحاميات الرومانية في الولايات من أهلها بعد أن ظلت السياسة الرومانية على مدى قرن ونصف قرن منصرفة الى تبعية هؤلاء الجنود من خارج الولاية⁽¹⁾ . ولذلك نلاحظ أن عدداً كبيراً من الجنود المسرحيين الذين تتعلق

(1) N. Lewis, Life in Roman Egypt, p. 20; H. Devijver, The Roman Army in Egypt (Aufstieg und Niedergang der Römischen Welt, Band I, Berlin 1974) p. 458
غير أنه ينبغي أن نشير إلى نقش نيقوبوليس المهم الذي نشره الدكتور عبد اللطيف احمد على فو، عام ١٩٥٥ A. A. Aly., Latin Inscription from Nicopolis (Ann. Fac. Arts, Ain Shams Univ., 3(1955) pp 113-146.

والذى يتضمن اداء الى الامبراطور انطونينوس بيوس كتبه عدد من الجنود بمناسبة تسريرهم في عام ١٥٧م من فرق قتراجان الثانية بالاسلة *legio II Traiana fortis* التي كانت مراقبة بمعسكرها في نيقوبوليس قريباً من الاسكندرية . والمفترض ان هؤلاء العجفون تم تجنيدهم في عام ١٣٢م أو ١٣٣م أي أثناء حكم هادريان . لكنه من جملة عددهم الذي لا يقل عن ١٣٥ لانجد مصرية واحداً (أعلى اكتر تقدير احد المصريين وفقاً لقراءة لاحقة) أما الاكترية (٨٩) فاصلتها من افريقيا كما ان هناك خمسة عشر أصلهم من ايطاليا . ويتعارض هذا مع ما ورد بالمتن عاليه لكن يمكن تفسيره بأنه استثناء من سياسة هادريان الجديدة وأن الامر له علاقة بظروف الاضطرابات التي اشاعها اليهود في مصر وفي فلسطين في ذلك الوقت .

بهم الوثائق المصرية منذ منتصف القرن الثاني الميلادي وتتحدث عنهم كمواطنين رومان ، كانوا في الأصل من مواطني عواصم الأقاليم المصرية .

والى جانب هذا التسوع في المصادر التي أمدت "الجالية الرومانية" بأفرادها المقيمين في مصر اقامة دائمة ، فإن الوثائق تشير الى تنوع الاعمال وتبين وجوب النشاط التي مارسها هؤلاء الأفراد . لكن العنصر الغالب من حبكت الكثرة العددية هي أصحاب الملكيات الشابة من العقارات ومن الأراضي بشتى أنواعها على وجه الخصوص . وكتفسير لغلبة هذا العنصر ينبغي أن نأخذ في الاعتبار طبيعة الوثائق البردية كمصدر حيث يرد هذا النوع من الملكيات الشابة في محل الاول من الوثائق الكثيرة المتعلقة بتصرفات البيع والشراء ، وقوانين الضرائب وسائر العقود والوصايا . وعلى ذلك فان من الممكن ان يكون لاحد أصحاب هذه الملكيات نشاطاً اقتصادياً اضافياً في مجال صناعي وتجاري ، لكن هذا النشاط لا يتزدّد ذكره في المصادر . كذلك ينبغي الا ننسى طبيعة الاقتصاد المصري الذي كان ابان العصور القديمة برمته اقتصاداً زراعياً ، وأن جانباً كبيراً من الجنود المسرحين وجهاً استشاراتهم عند ما استقروا في البلاد الى امتلاك الأراضي والعقارات في "ريف" مصر ، ويبدو ذلك واضحاً على وجه الخصوص في وثائق كرانيس⁽¹⁾ . علينا ان نتذكر ايضاً ما سبق أن نوهنا به من افتقارنا الى المصادر الوثائقية الخاصة بمدينة الاسكندرية حيث تركت زلت بالتأكيد مجالات نشاط غير زراعية للرومان .

ولعل البردية رقم ٧١ من بريدياته يليل^{P. Yale 79} واظحاً على هذا التوجه القوى الى امتلاك الأراضي الزراعية من جانب المواطنين الرومان سوا ، كانوا جنوداً في الخدمة او جنوداً مسرحين او مدنسين ، ويرجع تاريخ هذه الوثيقة الى عام ٢١٧ م ، وتتضمن قائمة أعدّها كاتب قرية فيلادلفيا بالفيوم بأسماء ملوك الأرض في القرية لتكون أساساً لجباية ضريبة خاصة لتمويل بعض الامدادات لجيوش

(1) I. Biezunskia - Malowist, op. cit., p. 281.

الامبراطور كاراكارلا في احدى حملاته على سوريا ، وقد سجل امام كل مالك مقدار ملكيته من الارض مصنفة الى ارض الجنود ^{أرض الجنود} ^{أرض الجنود} وأراضي البساتين ^{أرض الجنود} وقد أحصى "أوتس" في هذه القائمة مائة وسبعة وستين من المالك المقيمين بالقرية ، منهم عشرون من الجنود المسروحين واحد عشر من الجنود واثنين آخرين يعروف من وثائق أخرى أنهما من الرومان . أى ان عدد مالك الأراضي في فيلادلفيا من الرومان في ذلك الوقت بلغ ثلاثة وثلاثين ^(١) وهي نسبة عالية تقارب العشرين في المائة من مجموع مالك الأراضي الخاصة . ومن ناحية أخرى اظهرت الدراسة التحليلية لقوائم الضرائب في قرية كرانيس (المنشورة في الجزء الرابع من بردية ميشن P. Mich. IV) ان تزايد الأسماء الرومانية في هذه القوائم يتاسب تناوباً طردياً مع تزايد حجم المساحات ، ^(٢) مما يعني ان المواطنين الرومان كانوا يمثلون نسبة عالية ايضاً من كبار مالك الأراضي

والواقع ان مقدرة الجندي المالية عند تسريره كانت تتبع له فرصة امتلاك الارض - والعقار على محو يسمح له بأن يبدأ حياته المدنية بعد التقاعد كرجل اعمال له وزنه . ذلك أن الجندي كان يحصل في نهاية الخدمة على مكافأة قدرها اثنتا عشر ألفاً من الدراخمات لمن خدم في صفوف الفرق الأساسية واقل من ذلك شيئاً ما لمن خدم في القوات المساعدة ، كذلك يبدو أن جزءاً من مرتب الجندي كان يتحجز لحسابه طوال فترة خدمته على مدى ربع قرن فيما يشبه الودائع الجيرية ^(٣) ^{deposita} وكان

(1) Dates, Philadelphia in the Fayum, op. p. 153.

(2) Deborah H. Samuel, Greeks and Romans at Soknopaiou Nesos, (Proc. XVI Intern. Cong. Pap., American Studies in Papyrology 23 (1981), p. 389.

(3) N. Lewis, op. cit., p 21; M. Speidel, The Pay of the auxilia, J.R.S. 63 (1973) p. 144

وعن هذه الودائع ^{deposita} انظر : Fay. 105 (introd.) وهي مترجمة عام ١٨٠٣م .

هذا المرتب من مهد الامبراطور دوميتيان ١٢٠ دراخمة بالنسبة الى جندي الفرق الأساسية ووحدات الخيالة و ١٠٠ دراخمة بالنسبة الى جندي القوات المساعدة^(١). وفي خلال فترات الهدوء والاستقرار التي لم يكن الجندي يقوم فيها بمهام قتالية والتي كثيراً ما كانت تطول، وجد هذا الجندي متسعًا من الوقت والمال لمعارضة سفقات وأعمال تدر عليه أموالاً سريعاً وسهلاً، أو ربما وفيرة في مشروعات طويلة المدى، وقد شدت هذه الأعمال شراء العبيد وبيعهم، وأقراض الأموال لقاء فائدة شهرية قدرها واحد في المائة، وهي فائدة مجانية وإن كان الجنود لم يقنعوا بها فزادوها بالرغم من منافاة ذلك القانون. ونستطيع أن نذكر بعض حالات واردة في الوثائق تبين قدرة الجنود المالية، ومنها حالة لجندي كان قادراً على شراء نول لقاء ثلاثة عشر ألفاً من الدراخمات دفعها فوراً، وأخر كان يمتلك قارباً نهرياً حمولته خمسمائة أردب (حوالي ١٦ طن) ويستأجر بحاراً لتشغيله لحسابه، وثالث يسجل في وصيته قائمة بمتلكاته التي ضمت - إلى جانب متعلقاته الشخصية والعسكرية - مالاً سائلاً قدره ثمانين قطع ذهبية، وزنة ١٩٦٪ (تالت) من النضة، وهو ما تربّو

(١) لا خلاف هناك حول راتب جندي الفرق لأننا نعلم أنه كان قبل عهد الامبراطور دوميتيان (٩٦-١٢١) يعادل ٢٢٥ ديناراً رومانيا (= ٩٠٠ دراخمة) ثم زيد في عهده إلى ٣٠٠ دينار (= ١٢٠٠ دراخمة)، ويفترض أن أجراً الجندي في وحدات الخيالة - الفرسان كان مساوياً لذلك (راجع Speidel, op. cit., p 141، والمصادر المذكورة عنه) أمّا الخلاف فكان حول أجراً جندي القوات المساعدة. وقد قبل الباحثون الآن الاعتماد على وثيقة بردية تاريخها ١٤١م وتتضمن بيان دفعه الراتب الأربع السنوية الخاصة باثنين من الجنود (P. Gen. lat. 1 recto) فإذا سلمنا أن هذين الجنديين كانوا يخدمان في القوات المساعدة وأخذنا بتصويب الاستاذ فينك للرقم الوارد في الوثيقة من ٢٤٨ إلى ٢٤٧٪ أصبح الراتب السنوي المدفوع هو (١٩٠ = ٤ × ٢٤٧٪) يضاف إليه عشر دراخمات هي نسبة الواحد في المائة التي كانت تستقطع عادة من مرتب الجندي لأسباب غير محددة وكان أصل المرتب هو ١٠٠ دراخمة أي ما يعادل ١/٥ مرتب جندي الفرق. راجع Speidel, op.cit., pp 142-6; R.O. Fink, Roman Military Records on Papyrus (1971) p. 251.

قيمه على المليون دراخمة (لولا ان التضخم وتد هور قيمة العملة في وقت تحرير الوصية كان قد وصل الى معدل مرتفع) وقد كان جزء من مال صاحب الوصيـة محفوظا بخزانته ، لكن الجانب الأكبر منه كان يمثل قروضا له في ذمة مدینـين بلغ عددها خمسة عشر قرضا .^(١)

كذلك فإنه في مثل هذه الظروف من استقرار الاحوال وعدم انهيار الجنـود في أعمال القتال مع توفر القدرة المالية لديهم ، كان من الطبيعي ان ينخسوا في الحياة الاجتماعية في خارج المعسكرات وينشئوا مع الآهالي علاقات كانت ش茅ـتها إنجاب أبناء وتكوين أسر . علينا ان نتذكر هنا أن سنوات الخدمة العسكرية الطويلة كانت بالنسبة الى هؤلاء الجنـود هي سنوات الشباب والرجلـة الناضجة وكان مما يخالف طبيعة الاشيـاء أن يظل الجنـدي الشـاب الى سنـن الأربعين أو يزيد عطلا من زينة الاقتران بالمرأة والإنجاب . ومن المعروف أن القانون الرومانى كان يحظر على الجنـود الزواج في أثناء الخـدمة العسكرية ، حيث لم يكن حق الزواج Conubium يمـنح لهم الا بعد تحريرهم .^(٢) غير أنه يتضح من الوثائق ان هذه القاعدة انتـهـكت ، وعاشر الجنـود في أثناء الخـدمة نسـوة من الآهـالـي معاشرـة الأزواـج ، وانجـبـوا منـهنـ أـبـانـاـ كانواـ أـمـاـ القـانـونـ أـبـانـاـ فـيـ شـرـعيـينـ Spurii iustum وـحتـىـ عـهـدـ الـإـمـپـاطـورـ هـادـريـانـ ، كانت تصدر عن الإـبـاطـرـةـ أوـامـرـ توـكـدـ حـظـرـ زـوـاجـ الجنـدـ ، أـتـائـ الخـدـمـةـ ، لكنـ السـلـطـاتـ الرـوـمـانـيـةـ تـفـاضـتـ عـنـ

(1) N. Lewis, op. cit. p. 21.

(2) Lesquier, op. cit. pp. 262 f; Taubenschlag, The Law of Greco-Roman Egypt, Warsaw 1955. p. 108-9.

(3) Metteis, Chrest., 372; Cf. C. Préaux, Chron. d'Eg. XVI (1941) pp. 146 ff.

تلك الممارسات غير القانونية ، وعند تسرير الجندي آخر الأمر كان يعترف بزواجه
الذى تم أثناه خدمته ، وعليه فان حصوله عندئذ على حق المواطن كان يشمل
زوجته وأبناءه^(١) . غير أن كثيرا من المشكلات كانت تنشأ في حالة وفاة الجندي الأب
قبل تسريره حيث لا يكون للأبناء عندئذ حق الميراث . وقد وصلنا عدد من القضايا
في صورة التماسات رفعتها أمهات لهؤلاء الأبناء الى السلطات طالبات اقرار حق
ابنائهن في الارث . وكان الحكم به بعدم شرعية ذلك^(٢) . وازاء تزايد حالات
انتهاك قاعدة حظر زواج الجنود وتزايد مشكلات قضايا الميراث ، لم يجد الامبراطور
هادريان بدا من اصدار قرار في عام ١١٩ يقضى بمنع هؤلاء الأبناء الحق الشرعي
في أن يرثوا آباءهم .

ولعل من الواضح أنه لم يكن من اليأس على الجندي بعد تسريره أن يتخلل
من هذه الروابط الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما كان من الطبيعي أن يتخذ الجنود
المسرحون مقامهم في مصر متبعين بما يتاح لهم حصولهم على حق المواطنـة
الرومانية من مركز أدبي (وامتيازات جمة) . واعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب ومن العمل
الإلزامي أو الجبرى . كما أن عددا من هؤلاء الجنود كانوا من أهل البلاد

(١) BGU. 113

(٢) Lesquier, op. cit., pp 263-72.

(٣) B.G.U. 140 . ونشير في هذاخصوص إلى أن المادة ٥ من مدونة ديوان
"الحساب الخاص" idios logos قد نصت على أنه من حق أبناء
وأقرباء الجنود الذين يموتون أثناه الخدمة دون كتابة وصية أن يرثوا عنهم
P. Gnom (35) . ولما كانت هناك بعض الدلائل على أن هذه المدونة
أخذت شكلها النهائي في أيام الامبراطور هادريان : P. Swarney,
The and Roman idios logos, pp. 121-2

فإن من المرجح أن هذه المادة ادخلت في المدونة في وقت صدور قييسار
الامبراطور في العام المذكور .

(٤) عن هذه الاعفاءات التي منحها الجنود المسرحون منذ وقت سابق على الحكم
الروماني في مصر (مرسوم أوكتافيان في عام ٣١ ق.م المتضمن في وثيقة بردية هى
BGU. 628) وعن تطورها بعد ذلك راجع :

N. Lewis. Exemption from Liturgy in Roman Egypt (Acts X
Intern Pap., Varsovie 1964) pp. 72-3
وال المصادر التي يحيل إليها في دراسته .

أصلًا ، لذلك غدا عنصر الجنود المسروحين كما أسلفنا ، هو المصدر الأكير للمواطنين الرومان في مصر . وكان أمراً طبيعياً أن نجد هذا العنصر هو الغالب في الوثائق التي تعتمد عليها في دراسة الموضوع برمته ، من حيث أن تتبع مسار حياة المواطن الروماني وأحواله المعيشية ونشاطه العام في مصر يصبح أكثر امكاناً بالنسبة إلى هذا العنصر أكثر منه بالنسبة إلى العناصر الأخرى المكونة للجالية الرومانية بالبلاد . والذي يتطلبه الأمر من الدارس هو ترتيب الوثائق المتاحة ترتيباً متتابعاً منذ وقت تسريح الجندي . وحصوله على حق المواطننة إلى الوقت الذي نجده فيه مستقراً في ناحية من البلاد بوضع محدد .

ولدينا أولاً من تلك الوثائق التي تلقى ضوءاً على ظروف استقرار الجندي المصري في مصر في البداية مجموعة من وثائق عملية فحص المستندات ^{١٩٦٤/٢٠٥٤} التي كانت تجرى تحت اشراف والي مصر نفسه أو أحد كبار المسؤولين العسكريين ينفيه الوالي عنه في هذا الصدد . وقد أصبح من الواضح لنا الآن أن عملية "فحص المستندات" كانت بكل أنواعها ومستوياتها في مصر جراء إدارياً ^{الهدف} منه اثبات وضعيّة اجتماعية يترتب عليها التمتع بحقوق أو امتيازات بعينها . وقد كان هذا الفحص الذي يتولى أمره والي مصر أو نائب عنه يتعلق أساساً بشئون مواطنين رومان " يريد ذكرهم تعميماً باسم الرومان ^{١٩٥٦/٢٠٥٦} وجند ^{١٩٥٦/٢٠٥٦} مسروحين ^{١٩٥٦/٢٠٥٦} موهلين بحكم وضعهم للحصول على حق المواطننة الرومانية بعد اقرار حقهم فيها ، إلى جانب ثلثات أخرى من السكان هم ^{١٩٥٦} الأغلب تابعون ليهؤلاء أو أولئك . ولدينا الآن من وثائق هذا النوع من الفحص ثلاثة عشرة وثيقة منشورة ، منها سبع (وربما ثمان) تتتعلق بالجنود المسروحين ، حيث نرى المطلب المتكرر فيها هو طلب الجندي المسماح له - أما بمفرده أو مع ابنائه - بالإقامة بناحية ما من البلاد . ومن المعلوم أن المتقدم بهذا الطلب كان يتبعين عليه المتول بنفسه أمام لجنت الفحص حيث يقدم المستندات المطلوبة ، ونقصد

(1) F. El-Kadi, *The Epikrisis in Roman Egypt (in Greek)*,
Athens 1973, pp. 29-32.

بها "الدبلوم" Diploma أو براءة التسريح misse honesta missione المشرف من الخدمة العسكرية المسجل فيه اللاتينية ما يفيد هذا التسريح المشرف للجندى سواً أخدم في الفرق الأساسية أم في القوات المساعدة ، مع ذكر الحقوق والامتيازات المترتبة على هذا التسريح ، ولما كان الاستهلال الوارد في صدر كل وثيقة من وثائق هذا الفحص تفيد بأنها مستخرج (١٩٥٧م - ١٩٦٤م) من سجل فحص المستندات الخاص بالوالى (فلان) ، فان من المفترض ان الطالب كان يزود عند اقرار حقه بوثيقة يستخدم بها فيما بعد في شتى المعاملات ومنها سعيه للإقامة في مكان محدد بالبلاد .

(١) بمقارنة الصيغ المتفاوتة الواردة في صدر كل من الوثائق الثلاث عشرة يمكن ايراد الصيغة الموحدة على النحو التالي: *Έκ τέμους ἀπλύφασεν ΕΤΛΚρισεων (Ν) γενοθέτευται νέοντος τίγματος*

(٢) قد يشير التساؤل ورود عبارة "الإقامة لوقت ما" ١٩٥٦م / ١٤٢٥هـ في إثبات
التي قد توحى بأن امتياز الإقامة كان ينبع لفترة محددة بينما لأن إدارة الوالي
كانت تريد مراقبة تحركات الجنود المسرحين في مصر مراقبة دقيقة . غير
أنه لا توجد لدينا أدلة قاطعة على أن حق الإقامة في مكان ما له سوءاً
الجندي كان مؤقتاً ، وليس هناك أيضاً أي إشارة إلى أنه كان على
الجندي المسرح الذي يغدو مثل إقامته في مصر أن يتقدم لعملية "فحص"
جديدة أو اجراء اداري من نوع خاص ، راجع :

C.A. Nelson, Status Declarations in Roman Egypt (Am. Stud. Pap. Vol. 19) p. 45.

وفي مجال توثيق الحقوق يمكن أن نضيف الى المستندات وثائق فحص المستندات وثيقتين آخريتين ترجعان الى تاريخ واحد تقريباً ، وتوضحان مدى حرص الجندي المسرح على أن يكون مزوداً منذ البداية بالأوراق الرسمية التي ثبتت وضعه القانوني ، والوثيقة الأولى بردية نشرت منذ وقت قريب، وترجع الى عام ١٤٩م ، وهي خطاب من موظف روماني كبير (لا تفصح البردية عن وظيفته) يدعى اورليوس بترونيوس الى الكاتب الملكي basilicogrammateus لقسم هيراكليدس باقليم ارسينوى ، يطلب اليه ان يزود جندياً انسى خدمته العسكرية في أحد الایات الخيالة بشهادة تفيد أنه معفى من اداء ضريبة الرئيس πτωχεύουσα λαχανίου (٢) وأما الوثيقة الثانية فتاريخها هو عام ١٥٠م ، وهي أكثر دلالة على حرص الجندي على أن يكون المستند الذي بيده خالياً من كل لبس او ابهام . وهي بردية لاتينية محررة في بلدة قيسارية Caesarea (بفلسطين) . وتتضمن طلباً تقدم بهانتا وعشرون جندياً مسرحاً رغبوا في الاستقرار بمصر . وكان هؤلاء الجنود قد بدأوا خدمتهم العسكرية في الاسطول ثم نقلوا الى الخدمة في احدى الفرق الاساسية (legio X Fretensis) ولذلك طلبوا تزويدهم بمستند رسمي يفيد أنهم سرحوا من الخدمة كجنود من الفرقة

(1) P.Oslo, inv. 1518 (=M.H.Eliassen, A Vereran's Exemption
of Erikshælia Proc. XVI Inter.Cong. Pap.1981).

Eliassen, loc. cit.

(3) P. S. I. 1026.

وفي سياق تتبعنا لحياة الجندي المسرح وهو يبدأ حياته الجديدة مواطناً رومانياً ، نورد بعد ذلك وثيقة مهمة فيها شئٌ من الطرافة أيضاً لأنها تتبيّح فرصة قراءة ما بين السطور على حد تعبير ناشرها الاول لويس، وتقدم لنا هذه الوثيقة المؤذنة في عام ١٣٦٤م انمازجاً واضحاً للطريق الذي كان يسلكه هذا الجندي وهو يخطط لحياته المستقبلة بعد التقاعد ، وهي تتضمن خطاباً من شخص بدعى ظاهريوس باولينيوس لا يزال يوؤد إلى الخدمة العسكرية ويتوخى تسويفه بعد عام ، إلى أخيه ظاهريوس ابوليناريوس العقيم بقرية كرانيس ، يوصيه بالعمل على تيسير مهمته حاملاً خطابه المذكور على النحو التالي :

"وصييك بحامل هذا الخطاب ترنتيانوس الجندي المسرح تسريحاً مشرفاً ،
وأجعله يتعرف على طرائق حياة سكان القرية حتى لا تلتحق به اهانة . وحيث
أنه رجل موسر وغير غب في الاقامة هناك ، فقد بذلت لـه أن يستأجر منزلـي
لهذه السنة والسنة التالية لقاء ستين دراخمة وأن يوجـر أرضي لقاء ستـين
أخرى .

(١) SB. 9636 وانظر تعليق "لويس" على هذه البردية مؤخراً :
N. Lewis, Life in Roman Egypt, p. 23

ونحن نفهم من هذه الوثيقة جملة أمور منها أن الجندي ابن العام أو العامين الآخرين قبل التسريح كان يدير أمر مستقبله حين يصبح في جعبته المال اللازم والمستندات التي تثبت وضعه الجديد الممتاز ، وأنه كان يتوجه إلى مكان يوفر له الإقامة الطيبة والاستئمار الطيب في آن واحد مما . وأن الأمر كان يقتضي منه كواحد جديد أن يتتسى البداية الصحيحة في مجتمع الأهالى حتى لا يلحقه ضرر أو مهانة . وتبعد هذه النقطة الأخيرة مفهومه لنا تماماً بالنسبة إلى شعور التوجس من جانب هؤلاء الأهالى ازاء هؤلاء الغرباء القادمين للإقليم بينهم والذين كانت ذاكرتهم تحفظ بصور عنهم وهم جنود أثناء الخدمة ينفذون سياسة الحكومة في فرض العزid من الاعباء دائعاً . وحتى لو كان هذا القاسم الجديد على استعداد لأن يكون خيراً بـل محسناً ، فإن أهل القرية كانوا ينظرون إليه من زاوية واحدة على الأقل وهي امتيازاته التي كانت تتضمن اعفاءات عليهم أن يتحملوها هم عنه كمجموع .

ونعلم بعد ذلك أن ترنتيانوس المذكور في الوثيقة السابقة استقر في كرانس ، لأنـه دون شك هو كلوديوس ترنتيانوس الذي عثر على مجموعة من خطاباته في أحد منازل هذه القرية ، وعرفنا منها أن أباـه كان بـدوره جندياً مسرحاً ، وأنه ثـدم في أسطول الإسكندرية . ونـحن نـستطيع أن نـستخلص من "أرشيفه" هذا بعض تفصـيلـات عن حـيـاة جـنـدي مـتقـاعـد يـمارـس حـيـاته فـي قـرـية مـن قـوى مـصرـ كما يـمارـسـها وجـهـاءـ الـقـومـ وأـثـيـاؤـهـ .^(١)

ولـديـنا ما يـشـابـه هـذـهـ الـأـرـشـيفـاتـ المـحـدـوـدةـ الـتـيـ يـمـكـنـ أنـنـسـتـخـلـصـ مـنـهاـ مـعـلـومـاتـ مـهـمـةـ عـنـ حـيـاةـ هـؤـلـاءـ الـمـوـاـطـنـيـنـ الـرـوـمـانـ الجـدـدـ بـعـدـ اـسـتـقـراـرـهـمـ عـدـةـ أـمـثلـةـ الـمـحـنـاـ الـيـهـاـ فـيـ مـوـضـعـ سـابـقـ مـنـ الـحـدـيـثـ .ـ لـكـنـ رـبـماـ كـانـ أـرـشـيفـ لـوـكـيـوسـ بـلـيـنـيـوسـ جـمـيـلـوـسـ وـأـسـرـتـهـ هـوـ أـحـواـهـاـ بـالـذـكـرـ هـنـاـ وـاجـدـرـهـاـ بـالـدـرـاسـةـ التـفـصـيلـيةـ .ـ ذـلـكـ

(1) Oates, The Evidence of Egypt, BASP, 2 (1964) p. 63.

(٢) راجـعـ مـاـ سـبـقـ صـ ٧٠

أن أوراق هذه الأسرة تضم عدداً وافراً من الوثائق قوامها خمسة وثلاثون خطاباً،
وثلاثة عقود، وجزءاً من قائمة مرتبات وأجور يحتمل أنها تخص الأسرة ^(١) أما
رب هذه الأسرة فكان جندياً استقر بعد تسريحه من الخدمة في القليم الفيوم منذ
حوالى عام ٤٠م. وعندما ماتت بعد نحو ثلاثين عاماً عن عمر يناهز السابعة والسبعين
أو يزيد كان يمتلك أرangen وهياماً واسعة في أنحاء شتى بالإقليم، لكن أكثرها كان ^(٢)
اما في قرية أيو هيميريا Euhemeria (حيث كانت له فيها أيضاً معصرة للزيت)،
أو في قرى مجاورة لها مثل ديونيسياس وأبياس وستنيس وغيرها.
ومن مراسلات رب الأسرة خاصة مع ابن له يدعى سابينوس وشخص آخر أكثر
من الكتابة له ويدعى اباجاثوس (وقد يكون ابن آخر له أو عبداً وفيها أميناً) نعلم
أن الرجل كان يشرف على إدارة أعماله الزراعية اشرافاً شخصياً دقيقاً بالرغم من
كثرة اتباعه واعوانه، كما نراه يتصرف كشخصية بارزة في المجتمع، فهو مثلاً لا ينسى
أن يرسل الهدايا إلى مدبرى القليم عندما يحل موعد الاحتفال بمهرجان الربة
أيزيس، ويأمر باعداد عشر درجات لتقديم في احتفالات عيد الساتورناليـا
Saturnalia كما تظهر مودته لأفراد أسرته وميله إلى حياة البهجة والسرور في حرصه على ^(٣)
الاحتفال بعيد مولد طفل صغير لعله أن يكون حفيده من جهة ابنته. ^(٤) ^(٥) ^(٦)

غير أن هناك بعض وثائق تشير إلى أن حياة هوئاء المواطنين الرومان
الجدد لم تكن دائماً خالية من المشكلات سواء مع الأهالي أم مع سلطات الحكم المحلي.

(1) P. Fay. 110 (introduction)

(2) P. Fay. 91.

(3) P. Fay. 110

(4) P. Fay. 112.

(5) P. Fay. 111-112

(6) N. Hohlwein, Le Veteran Lucius Bellienus Gemellus. Gentleman-Farmer au Fayum, Etudes de Papyrologie VIII (1957)
Pp. 69-91.

فاما عن الأهالى فقد سبق أن المحنا الى شعور التوجس الذى قابلوا به هؤلاء الجنود القدامى الذين كانوا من قبل أدوات السلطة التى ما فتئت تكرههم على أداء المزيد من الأعباء العينية والنقدية وهم صاغرون ، ومن ذلك على سبيل المثال تكلفة ايواء هؤلاء الجنود وامدادهم بالمؤونق والغذاء ، فضلا عن الضرائب الانية التي كانت تفرض عندهن ، والتي كان الجنود لا يعدون وسيلة لتحصيل فوائد شخصية لهم منها في غمار العملية الابتزازية العامة . وهكذا كان ظهور هؤلاء القادمين الجدد للاستيطان يقترب في وجдан الأهالى برموز سلطة حكومية غاشمة ، فلهم يكن غربيا لا يستقبلوهم بالترحاب . كذلك فاننا نتصور أنه بالرغم من وجود عناصر طيبة بين هؤلاء المواطنين الرومان الجدد أدت أدوارا ايجابية في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية في القرى أو عواصم الأقاليم ، فان كثيرا منهم أصرروا على أن يستغلوا الامتيازات المتاحة لهم الى أقصى حد ممكن ، مظہرين شعوراً الازدرا للبعيرين أو الاغريق المصريين الذين عاشوا بين ظهرانيهم . ولعلنا نستطيع أن نفهم ما يكون دائما من سلوك عناصر وضيعة مارست في حماية السلطة وسائل القسر بالعنف واستمرأت حياة التطفل على حساب فئات مخلوبة على أمرها ، وقد انفتحت أمامها في التو واللحظة فرصة التميز الطبقي ، فهي عندئذ تريد أن تضع بينها وبين ذلك الأصل الوضيع أبعد ما يمكن من المسافات الاجتماعية بل الحواجز الشعورية . ولعل احدى الوثائق توضح عن رد فعل الأهالى ازاء صلف او عجرفة واحد من هؤلاء وهي عبارة عن شكوى مرفوعة من أحد الجنود المسرحيين ويدعى جايوس يوليوس نيجسر في عام ١٦٢ عن أضرار واهانات لحقت به . الواقع أن موضوع الشكوى نفسه لم يصلنا بسبب ضياع الجزء الأعلى من الوثيقة ، وهو الجزء الذى يفترض ان الموضع وارد فيه . ولكننا نرى صاحب الشكوى فى الجزء المتبقى من الوثيقة يقول : " .. وعلى ذلك فحيث أن الأذى الذى وقع على واضح ، وحيث أننى رومانى لحقته مثل هذه الاهانات على يد مصرى فاننى أطلب .. "

وفي وثيقة أخرى أقدم ببعض سنوات (مؤرخة في عام ١٥٣م)^(١) نقرأ ما يقرره سبعة من الشهود ، كلهم رومان ، من قرية فيلادلفيا باقليم الفيوم ، وقعوا بأسمائهم بعد ادائهم القسم . ومضمون شهادتهم أنهم رأوا الجندي المسرح جايوس ماييفيوس ابلاس يضرب بالهراوات ويجلد بالسيطاط على يد اثنين من الحراس بأمر من مدير الاقليم هيراكس . وتبدو هذه حالة جد صارخة من التعذيب على شخص مواطن روماني وحقوقه التي كانت تحمى دائمون الرومان أمام السلطة التنفيذية للموظفين الرومان أنفسهم وليس فقط أمام هذه السلطة المحلية التي يمثلها مائة لأحد الأقاليم المصرية .

والواقع أن لدينا من الوثائق ما يوحى بأن العلاقة بين هؤلاء المستوطنين الجدد وسلطات الحكم المحلي لم تخل من المتابعة ، وأن بعث المشكلات كان في الأصل هو ميل هذه السلطات إلى الانتهاك من امتيازات الجنود المسرحين وتقليل حجم الاعفاءات المنوحة لهم . ونستطيع أن ننظم هنا في سياق واحد أربع وثائق ترجع انتخان منها إلى حوالي عام ١٩٦٣م والثالثة إلى عام ١٣٩١م والرابعة إلى عام ١٢٢٠م . فأما الوثيقة الأولى فتتناول على الأرجح قضية واحدة من خلال مقابلة تمثل بالاسكتدر ريقعلى مدى أربعة أيام بين والي مصر يوليوب كايكينا توسكوس ومجموعة من الجنود المسرحين (٢) الذين رفعوا إليه شكایا تهم ، ويفهم أن الوالي أجابهم بأنه

(1) SB. 7523 (=Select Pap. 254).

(٢) الوثيقتان هما : P. Fouad 21, p. Yale 1528 انظر الرأى المرجع
لتعلقهما بقضية واحد في : Westermann, Tuscus the Prefect and the Veterans in Egypt, Class Philol. 38, pp 27-28.

هذا ويلاحظ ان ولز في تعليقه على بردية بيل ١٥٢٨ ذهب الى أن الأمر يتعلق بجنود لا يزالون في الخدمة في صفوف الفرقتين المرابطتين آنذاك في معسكر نيقوبوليس بالقرب من الاسكندرية راجع :
C.B. Welles, The immunitas of the Roman legionaries in Egypt,

غير أن ساجريه (*Sagré*) رأى أن الامر متعلق بجنود مسرحيين وليس جنود لا يزالون في الخدمة اعتقاداً على عبارة واردة في أمر الوالي اليه السطران ٢١ ، ٢٢ من الشامود الثاني من بردية بيل المذكورة) وهي عبارة =

سيكتب الى مديرى الاقاليم الستى، ينزلون بها حتى لا يتعرض لهم أحد بمضائقات طالبا منهم أن يعود كل منهم الى مباشرة شئونه دون ابطاء . وأما الوثيقة الثالثة فهى تلك التى أشير اليها مارادا فى دراسات مختلفة من قبل ، آنا للتدليل على تمييز طبقة الرومان فى مصر من حيث عدم خضوعهم لسلطات الحكم المحلى ، وآنا لبيان اندماج طبقة مواطنى الاسكندرية من حيث الوضع الاجتماعى مع طبقة المواطنين الرومان بمرور الوقت . وتتضمن هذه الوثيقة تلك الشكوى المشهورة التى رفعها مدير اقليم فقط Coptos الى الوالى فى عام ١٣٩ م بأن الرومان والاسكندريين والجنود المسرحيين العاملين فى جبائية الضرائب من خلال الخدمة الالزامية المفروضة عليهم ، يرفضون الامتثال لاوامره ويعلنون انهم غير خاضعين له . ويمكن ان ننظر الى هذه الوثيقة نفسها من زاوية جديدة نستخلص منها أن مكان يوجد فرص الاختلاك بين الجنود المسرحيين الذين استقروا فى مواطنهم الجديدة وبين السلطات المحلية هو الميل الطبيعي لدى هذه السلطات للانتقاد من امتيازاتهم . ولعل الوثيقة الرابعة التى رأينا أن نسلكها فى السياق نفسه توءد لنا هذا الاتجاه وهى وثيقة ترجع الى عام ١٧٢ م وتتضمن شكوى من أحد ملوك الاراضى من الجنود المسرحيين المقيمين فى قرية كرانيس بالفيوم ويدعى جايوس يوليوس ابوليناريوس يذكر فيها أن السلطات لم تمن حقوقه بوصفه جنديا مسروحا فى الاعفاء من الخدمة الالزامية لمدة لمدة خمسة أعوام بعد تبريجه من الجيش ، فكلفت به أعمال من هذا النوع بعد عاشر من نقطه من تبريجه .

وقد أيد وستerman رأي ساجريه في هذا الخصوص . Loc. Cit.

(1) BGU, 747 (=Wilcken, Chrest. 35)

(2) BGU. 180 (Wilcken, Chrest. 396)

واضحه بالطبع ، وهو ما تم تشكيله من أنماط ثقافية

عام ١٧٢، وهو تاريخ تحرير الوثيقة المذكورة تقرر الا يكون اعفاء الجنود المسرحين من الخدمات الالزامية اعفاء دائمًا كما كان الحال من قبل وانما حدد بمدة خمس سنوات فقط.

على هذا النحو ، نرى أنه يمكن من خلال تجميع المتاح من الوثائق في سياق منطقى متتابع أن نقف على جوانب من حياة الجنود المسرحين الذين آثروا الاستقرار بمصر بعد تسريحهم وحصولهم على حق المواطنة الرومانية مما يلقى ضوءاً على الدور الذى أداوه في الحياة المصرية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الحكم الرومانى حتى صدور قانون كاراكالا ، وذلك في إطار الحقائق المعروفة عن تطبيقات القانون المدنى الرومانى في مصر . أما دراسة مدى انتشار حقوق المواطنة الرومانية في مصر ابان الفترة المذكورة والدور الثقافى أو الحضارى الذى أداه العنصر الرومانى برمته في مصر ، بما يتضمنه ذلك من بيان تأثير البيئة المصرية بمظاهر الحياة الرومانية العامة ، فتلك دراسة لها مسحة آخر يتطلب بادئ ذي بدء انجاز ذلك الحصر البروسوغرافي الشامل الذى أشرنا اليه في بداية هذا الحديث .